

الواقع السياسي ونظام الحكم الفيدرالي: التحديات وفرص النجاح *

عبدالله آدم خاطر **

تقديم

هذه الورقة تحاول أن تفتح باباً للمناقشة حول إمكانية أن تتطور التجربة السياسية السودانية إلى وحدة البلاد بتنوع مكوناتها وتدابير مختلفة من بين أهمها استكمال العملية السلمية بتداول السلطة عبر الانتخابات. يضاف إلى ذلك إمكانية تعميق الشعور الشعبي بالانتماء للوطن على أساس قاعدة معرفية تمثل مدخلاً للتراضي حول معايير التنافس ولتسوية النزاعات بين المجموعات المختلفة من خلال اعتماد نموذج من اللامركزية نابعة من واقع البلاد الثقافي والسياسي التاريخيين.

مقدمة

بعد أكثر من قرن من صراع قوى المبادرة في المجتمع السوداني ضد النظام المركزي الذي اعتمده القوى الاستعمارية استغلالاً لموارد البلاد، استطاع السودانيون أن تلتقي إرادتهم حول ضرورة الانتقال إلى اللامركزية الدستورية برغم المخاطر التي تثيرها قوى سياسية اجتماعية اقتصادية ظلت تفيد من النظام المركزي تاريخياً، وبرغم مشاعر الإشفاق التي تثيرها القوى التقليدية التي بذلت جهوداً وطنية لابقاء السودان موحداً في ظروف مقاومة الإدارة الاستعمارية، وبرغم الخوف من اللامركزية التي قد تتحول إلى معول لإضعاف القدرات وتمزيق الوحدة الجغرافية للبلاد.

من ناحية أخرى، وبرغم تلك المخاطر والمخاوف، ظلت الآمال في استكمال الوحدة بتراضي الشعوب السودانية تنمو، فيما ظلت جذور الثقة تتعمق على نحو مضطرد. إن الوثيقتين في ردف الآمال والثقة في الوحدة، هما اتفاق السلام الشامل (2004) ودستور السودان الانتقالي (2005)؛ وهما مدعومتان باتفاق السلام للشرق واستكمال اتفاق السلام لدارفور. من ناحية أخرى أيضاً، فإن وحدة السودان من منظور ثقافي اقتصادي تاريخي لا تبدو جاذبيته مقتصرة على الوثائق الدستورية والقانونية والتدابير الأمنية وإتفاقات تقاسم الثروة وتقاسم السلطة، بل يتعدى كل ذلك إلى رغبة الأطراف الوطنية في الحوار والعمل المشترك حتي في الظروف الاستثنائية بما في ذلك ظروف مواجهة النظام المركزي بالعمل المسلح بكل مظاهره، كما جرى في العقدين السابقين؛ هذا مع الاستعداد التلقائي لدى تلك الأطراف للجلوس والتفاوض من أجل تعميق الوحدة متى توفرت الفرص والضمانات.



السودان في مواجهة اللامركزية

لقد برهن السودانيون في فترات حاسمة عبر مسيرتهم التاريخية أن الوحدة القائمة على التراضي الشعبي هي خيارهم الأرجح والأضمن، وقد أكدوا ذلك من خلال العمل السياسي المدني أو العمل الثوري العسكري. لعل أبرز تلك الخيارات أن الثورة الشعبية التي قادها المهدي في القرن التاسع عشر، وهي التي اسقطت الإدارة التركية في السودان، كانت عملاً ثورياً مدنياً في اتجاه وحدة القوى السودانية، برغم تنوع جذورها الأثنية والجهوية. من ضمن العوامل التي ساهمت في تحقيق ذلك الحلم، ضعف الإدارة التركية نفسها وتخلي العالم عن طموح الخديوية في السودان. كما أن الفعل الدولي، سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً، تطور تلبيةً لمقررات مؤتمر برلين 1884 - 1885، إنفاذاً لمشروع التكالب الاستعماري الأوربي على أفريقيا.

من الحقائق الواجب ذكرها في هذا المقام، أن الإدارة الخديوية قد بعثت الجنرال غردون لإخلاء السودان، وكان ذلك يعني أن يعمل على تسهيل إعادة الحاميات الحكومية إلى مصر، وتسهيل إعادة الممالك والسلطنات والمشيخات التي سبقت الاحتلال التركي إلى الأسر الحاكمة فيها. وقد كانت من مبادرات غردون المبكرة أن عرض على المهدي أن يتوج ملكاً على كردفان. لقد رفض المهدي عرض غردون في سياق أن الشعوب السودانية التي شاركت في الثورة قد أرادت تغيير مجرى التاريخ، وقد أفلحت في خاتمة المطاف في إنهاء الإدارة التركية، ووأد مشروعها الإستغلالي، واستعادة الإرادة السودانية باتجاه الوحدة بتراضي كل المجموعات السودانية. ربما لم تتجح المهدي في حسن إدارة التنوع السوداني بمحاولتها صهر الجميع في شمولية جهادية، إلا أنها استجابت على نحو مميز لفرضية حاجة السودانيين إلى وحدة تحفظ له خصوصياتهم الثقافية الجغرافية الاقتصادية التاريخية.

لقد كانت المهدي ثورة سودانية حاولت تحطيم المركز (الباعي) الذي عمل على استغلال قدرات الجميع لصالح صفة حكمت بالقهر وبالسياسات المسيئة لحقوق الإنسان في مضامينها الأوسع. وبالرغم من أن المهدي نفسها لم تتجح سياسياً في تحطيم قدرات المركز لصالح المجموعات السودانية المتنوعة، إلا أنها حققت الانتماء للوطن بقدرات سودانية، وفي سياق ذلك أصبح الحلم بيناً، دولة لامركزية ومشروعاً وطنياً وجد تعزيزاً بالفكر المهدي في صيغته السودانية.

على خلفية ما تقدم، أصبح السودان بحدوده الراهنة واقعاً سياسياً وجغرافياً ينتمي ثقافياً ووجدانياً إلى السودان التاريخي القديم الذي امتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلنطي غرباً. ومع التحولات



الإقليمية الدولية اللاحقة، أصبح السودان دولة تسطع فيها الأفكار والنظم. وتحديداً، برز اتجاهان لإحلال الاستقرار على المدى البعيد: اتجاه أن يبقى النظام في السودان مركزياً على ذات القاعدة التي أوجدها الاستعمار التركي ومضى فيه الاستعمار البريطاني لاحقاً، والاتجاه الآخر أن يبني السودانيون النظام على قاعدة اللامركزية مستفيدين من القواعد التاريخية والجغرافية لتطوير التحالفات الطبيعية بين ما كان موجوداً من كيانات سياسية كما الحال في سلطنة دارفور ودولة الفونج ومملكة نقلي والسلطات القبلية المحلية في الجنوب ومناطق أخرى من السودان.

مقاومة المركزية بالوحدة

صحيح أن الثورة المهدية استطاعت أن تقدم للسودانيين فرصاً نادرة لمقاومة عدو مشترك كان هدفه الأساسي استغلال الموارد المادية والبشرية للبلاد في سبيل بناء إمبراطورية خارج نطاق مصالحها الحيوية؛ ولكن صحيح أيضاً أن الشعب السوداني أفاد من المهدية لبناء مركز سياسي إداري قانوني يعبر فيه عن مصالحه المشروعة والمشاركة وبوسائل مختلفة، في الوقت الذي قاوم فيه البعض ما اعتبره مركزية جديدة. إلا أن ذلك لم يشتمل الوحدة بين مكونات الشعب السوداني وإنما أكد على بناء قاعدة جديدة للمصالح الاجتماعية – الاقتصادية وتهيئة الذات السودانية للشراكة في بناء دولة مختلفة بطعم العلاقات الثقافية الإثنية الموروثة.

لقد قضى الاستعمار على الدولة المهدية، ولكن الرأي العام المؤيد للوحدة بين مكوناته ظل متماسكاً في مواجهة المركز الاستعماري البريطاني. عندما نفذت قدرات المقاومة المهدية في أم دبيكرات والحلاويين وغيرها، قضت الإدارة الجديدة على جيوب المقاومة في الغرب بإنهاء دولة السلطان على دينار ومقاومة السلطان عجبنا، وقُضي على ثورات الجنوب، إلا أن الجيل الذي تعلم في السياق المدني أو الديني في ظل الاستعمار أيضاً، لم يغفل العمل على قيادة الشعب تحت راية الوحدة السودانية مستفيداً من الفرص الاستثنائية النادرة التي توفرت له لتعميق جذور الوحدة بين السودانيين. لعل أكثر ما ساعد في ذلك أن السياسات البريطانية، برغم استعماريتها واستغلاليتها للقدرات الوطنية، إلا أنها كانت أوسع أفقاً وأكثر حيلة في الوصول إلى سياسات مركزية أقل تكلفة وأقل إثارة للغضب المباشر للشعب السوداني.

على ماتقدم، فإن طلائع الاستنارة السودانية كانت أيضاً متببهة إلى حقيقة الوحدة في جذور الثقافات السودانية. وفي أول مختبر وطني لدى بروز ما عرف تاريخياً بمشكلة الجنوب، اتجه الرأي العام المستنير نحو التأكيد على وحدة البلاد مهما كانت التكلفة، وتعالى الأصوات شعبياً من أجل تلك الوحدة. في المقابل أيضاً، برزت أصوات في الجنوب والشمال تزايدت على الوحدة، إما بالدعوة إلى انفصال



الجنوب، أو بأن تدعو للإفراط في استخدام القوة والعنف ضد التمرد لإبقاء السودان واحداً. ولكن في كل الأحوال، ظلّ المزايدون من الطرفين في ضعف من أمرهم مستخدمين حروبهم الكلامية في أوقات الأزمات إثارة للعواطف وترويجاً للنزاع.

لقد ظل تيار الوحدة يتصاعد في مستويات العمل العام المختلفة السياسي، الثقافي الإقتصادي، التشريعي والاجتماعي، حتى تأكد اليقين بضرورته، برغم الظن والشكوك التي طالما انتابت مواطنين صالحين في مختلف أنحاء السودان، وهم يرون أن تأييدهم المطلق للوحدة بدون ضمانات كافية قد يفضي إلى أزمات جديدة. من هناك، وتدرجياً، أخذت أصوات جادة تعلو داعية إلى الضمانات من أجل وحدة جاذبة.

ضمانات الوحدة (تجربة الجنوب)

كانت فلسفة مستتيري الحركة الوطنية السودانية تتلخص في ضرورة تحرير البلاد من المستعمر أولاً، فيما كانت أصوات أخرى، وإن كانت أقل سطوةً، تدعو إلى الخطوة التالية أيضاً، وهي تأكيد مبدأ التعمير والتنمية لكل أقاليم السودان. لقد تحقق الاستقلال بنضال السودانيين وبمساهمة عوامل خارجية بخلفية صراع القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. لقد قضت الحرب على نفوذ البريطانيين والفرنسيين وأتاحت الفرص لصعود الولايات المتحدة على رأس المعسكر الرأسمالي، والاتحاد السوفيتي على رأس المعسكر الاشتراكي على الساحة الدولية. لقد اتفق المعسكران على مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة في إشارة واضحة لتصفية الاستعمار التقليدي.

لقد كان مبدأ تقرير المصير مدخلاً آخر لوحدة الرأي العام السوداني في الجنوب والشمال والغرب والشرق من أجل الاستقلال، في وقت لم يبحث فيه قادة التحرير ضمانات الاستقلال مع الإدارة الاستعمارية بدرجة كافية. وهكذا لم يرتبط السودان بأي من النظم أو الأحلاف الاقتصادية الدولية بعد الاستقلال، الأمر الذي جعل الاستقلال إنجازاً سياسياً بلا رصيد اقتصادي. وبذلك انفتح السودان المستقل على كمال الاحتمالات والتيارات وأضحى مسرحاً للمغامرات الدولية.

في ذلك المناخ المتقلب، برز الجنوب كنموذج للتعبير عن التحفظ على استقلال بلا ضمانات. ومع ضعف المؤشرات إلى ذلك بادئ الأمر، مثل ضعف تمثيل الجنوبيين في الوظائف العامة وانعدام التنمية — وتلك مؤشرات انطبقت على كل أقاليم السودان الأخرى —، إلا أن القادة الجنوبيين، بالاحتكاك الخارجي، أصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر، فطالبوا بضمانات دستورية تتمثل في تطبيق الحكم الفيدرالي في الجنوب. بيد أن ذلك لم يتم برغم الوعد البرلماني بذلك، بل أخذت الحكومة في التكتيل بدعاة الفيدرالية واعتبرتهم انفصاليين.



لقد تبلورت الغباين الجنوبية في أعمال عسكرية وتمرد ضد الدولة، فيما واجهت الحكومة تلك الأعمال بعدم الاعتراف ومحاولة تصفيتها أمنياً وعسكرياً. لقد تطورت الأحداث إلى الأسوأ ولكن مع ذلك برز اتجاه سياسي وطني يضم جنوبيين وشماليين يدعو إلى حل سياسي لمشكلة الجنوب واعتبارها قضية دستورية. مع الفرص التي اتاحتها العملية السياسية ديمقراطياً، تأسست تحالفات سياسية تؤكد على وحدة السودان والعمل على توفير ضمانات دستورية لتنمية الجنوب.

في اعقاب ثورة أكتوبر (1964)، ومن خلال نشاط الحكومة الإنتقالية بدعم من القوى السياسية الحزبية والمدنية النقابية والإعلامية، تكونت منابر التداول حول حل مشكلة الجنوب، بما في ذلك مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الأثني عشر، اللتان بدورهما قادتا فيما بعد إلى إعلان يونيو (1969) في ظل عهد مايو. ولقد تطور الإعلان إلى عقد اتفاقية أديس ابابا (1972) بين حكومة السودان وحركة الأنانيا بقيادة جوزيف لاقو.

لقد وفرت الإتفاقية ضمانات دستورية لوحدة السودان و ضمانات ملموسة لتنمية الجنوب ممثلة في مجلس تشريعي، حكم ذاتي إقليمي، فتح الجنوب للتنمية الحكومية والدولية وتعزيز قدراته الاستثمارية. على أن تلك الضمانات فقدت مصداقيتها بعد أكثر من عشر سنوات من الاستقرار. لقد تجاوزت الحكومة المركزية الإتفاقية بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم مع تأكيد تصاعد مبدأ التدخلات المركزية في الشأن الجنوبي، الأمر الذي أعاد الجنوب مجدداً لحمل السلاح على أمل في ضمانات أكثر جدية.

بعد أكثر من عشرين عاماً من النزاع المسلح في الجنوب، عادت الحكومة المركزية إلى القبول بمبدأ توفير ضمانات إضافية، فيما عرف باتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد شمل الاتفاق بروتوكول مشاكوس، اتفاقية الترتيبات الأمنية، اتفاقية اقتسام الثروة، اتفاقية اقتسام السلطة، وتسوية النزاع في لاية جنوب كردفان، جبال النوبة، النيل الأزرق، وتسوية نزاع أبيي. لقد وفر اتفاق السلام الشامل للجنوب مشاركة في القرار التنفيذي القومي في رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء القومي، والمشاركة في حكومات الولايات المختلفة. أما على الصعيد الإقليمي، فقد كرس الإتفاق السلطة في الاقليم الجنوبي للجنوبيين في المستوى الإقليمي والمستويات الولائية والمحلية. أما الضمانات الدستورية الأخرى، فإن طبيعة الدولة تأكدت على الاستقلال والسيادة والديمقراطية واللامركزية، وهي أيضاً دولة (تتعدد فيها الثقافات واللغات وتتعايش فيها العناصر والأعراق والديانات).

إن الضمانات التي وفرها اتفاق السلام الشامل والدستور الانتقالي للجنوب عبر مراحل معقدة متعددة، تبدو كما لو أنها لا تنتهي إلى دولتين بقدر ما قد تصل إلى تأكيد السودان دولة واحدة بضمانات لكل الأطراف السودانية، وذلك ما يتأكد من قراءة تطورات الواقع السياسي السوداني في تفاعل السلطة



السياسية للجنوب مع قضايا السودان الأخرى. لقد توفرت الفرص اليوم في أن يصبح الجنوب مبادراً في تسوية المزيد من النزاعات السودانية، بما في ذلك الأزمة السودانية في دارفور، وتلك أمور تعزز الرأي العام السوداني الموروث الذي يؤكد على الوحدة بضمانات كافية وسياسات متجددة.

الوحدة وضمانات الخصوصية للأقاليم الأخرى:

إن المراقب لتطور الحاجة إلى ضمانات جادة من أجل تنمية الجنوب في إطار الوحدة، يدرك ما أسهم به القادة الجنوبيون في حث قوى الإستنارة السياسية والمدنية إقليمياً ومحلياً في السودان، وذلك باستكشاف الحاجة إلى ما يضمن الحقوق الإقليمية في سياق وحدة البلاد. لقد أصبحت التجربة الجنوبية نموذجاً للنضال من أجل الحقوق في الأقاليم الأخرى، فإقليم دارفور الذي ظل يطرح قضايا التنمية على مائدة الحوار السياسي الحزبي في المركز الاتحادي، انقلب مؤخراً إلى النموذج الجنوبي بعد تمهيدات مختلفة وتبادل للتجارب خاصة في مؤتمر القوى الجديدة (1968)، والذي جمع قادة الرأي المؤيد لحقوق الأقاليم الدستورية والثقافية والاقتصادية، وفي تضامن قوى الريف السوداني (1986) الذي برز تياراً قومياً لتأكيد دور قوى الأقاليم في تجاوز الفكر المركزي في الوقت الذي كان فيه الدارفوريون، عسكريون ومدنيون، يشاركون في طرح مشروعاتهم السياسية عبر المنابر القومية. طرح المهندس داود بولاد في تسعينيات القرن الماضي، وفي تطور مفاجئ، نموذجاً جمع فيه بين القيادة السياسية والعسكرية معاً، مستفيداً من تجربة الحركة الشعبية لتحرير السودان ورعايتها.

لقد أصبح نموذج بولاد نموذجاً جاذباً للأجيال الصاعدة من الدارفوريين على درب الحصول على حقوق المواطن من على فوهة البندقية برغم المخاطر واحتمالات التكلفة العالية. دخلت دارفور بهذا النموذج في نزاع داخلي مسلح باطراف متعددة في العام 2003، وقد تطور النزاع بين الاطراف إلى أن تدخل المجتمع الدولي إنسانياً حسب ميثاق الأمم المتحدة، بقصد وقف إطلاق النار بين الأطراف، وحثها على تسوية النزاع من خلال التفاوض. وهكذا، يطل السودان بأمل كبير أن تصل الأطراف إلى تسوية النزاع من على منبر اقليمي بوساطة دولية تضمن للدارفوريين حقوقهم وكرامتهم على نحو لا يقل عما يتمتع به الاسكوتلنديون في بريطانيا، والبارفاريون في ألمانيا، والجنوبيون اليوم في السودان. إن محاولات فرض الضمانات الحقوق بالتفاوض المسلح أصبح نموذجاً سودانياً دون أن يؤثر ذلك على تطلع السودانيين للإبقاء على وحدة بلادهم. وفي هذا السياق، فإن اتفاقات السلام الداعمة للشرق، وجبال النوبة، والنيل الأزرق وما ستجد من استكمال ضمانات لسلام دارفور، برغم أهميتها جميعاً، إلا أنها، في خاتمة



المطاف، تمثل ثماراً ناضجة لشجرة الحقوق التي أنبتتها اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي في السودان. وبذلك يصبح الجنوب وبذلك الصفة ضامناً أساسياً للوحدة السودانية في سياساتها المستقلة.

تاكيداً على ما تقدم، فقد ورد في اتفاقية اقتسام السلطة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (2004/5/26) مبادئ عامة في الجزء الأول، يهتدي بها طرفا الاتفاق في توزيع السلطات وإنشاء الهياكل، ومن تلك المبادئ :

- 1- الاعتراف بسيادة الأمة متمثلة في الشعب السوداني، والاعتراف أيضاً بالحاجة إلى الحكم الذاتي لحكومة جنوب السودان وللولايات في جميع السودان؛
- 2- إرساء مبادئ ومعايير تظهر في آن واحد وحدة الوطن وتنوع مواطنيه؛
- 3- الإقرار بالحاجة إلى تعزيز رفاهية الشعب وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- 4- أهمية انخراط مواطني جنوب السودان ومشاركتهم في الحكم على كافة مستوياته وفي المؤسسات القومية، تعبيراً عن الوحدة الوطنية للبلاد؛
- 5- السعي لقيام الحكم الراشد والمحاسبة والشفافية والديمقراطية وحكم القانون على كافة مستويات الحكم لتحقيق سلام دائم؛
- 6- تصدر قوانين عادلة للانتخابات تنص على حرية تكوين الأحزاب السياسية وتجرى الانتخابات في جميع مستويات الحكم وفق حق الاقتراع المكفول للبالغين.

إن تلك المبادئ، كما تأكدت في الدستور الانتقالي لاحقاً، ورد إقرار عالي المستوى عليها في إعلان نيروبي بشأن المرحلة النهائية للسلام في السودان (2004/6/5). وقد جاء الإقرار توثيقاً للتعهد السوداني حول الوحدة واللامركزية بامضائي على عثمان النائب الأول يومئذ ود. جون قرنق دي ماببور رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد أقر الطرفان أن الاتفاقات المكونة لاتفاق السلام الشامل تستوفي ترتيبات اقتسام السلطة التي تدعو إليها الحاجة للديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، وانتقال السلطات للولايات ولحكومة جنوب السودان، وللحكم الراشد على كل المستويات، ولحكومة قومية ذات سلطات مناسبة تمكنها من العمل على تحقيق مصالح كل السودانين حسبما هو متفق عليه في اتفاقية اقتسام السلطة.

تحديات الوحدة اللامركزية



لقد أبدى الراحل الشاعر النور عثمان أبكر ملاحظات حول إمكانية الوحدة في السودان في حديث له معي وكنت أحاوره ثقافياً في صحيفة الأيام في السبعينيات من القرن الماضي. لقد كان من ضمن تلك الملاحظات اعتقاده أن السودان سيحتفظ بوحدته رغم التحديات، ذلك أن المجموعات المتنازعة لا تدير نزاعاتها خارج السودان بل في داخل السودان ومع المركز، ومن يسعى إلى تعديل سلوك المركز، فإنه لن يفكر في الانفصال.

تلك الملاحظة برغم كونها عابرة إلا أنها ظلت عندي ملاحظة هامة ومركزية وتحتاج إلى المزيد من الفحص. أما على الصعيد الشخصي، فقد تأكد في نفسي ذات الاتجاه، في وقت يشهد فيه عندي الاعتقاد بأن السودان لا يحافظ على وحدته وحسب، بل ربما يدخل في تحالفات كونفدرالية إقليمية في شرق القارة أو غربها. على أن ذلك لا يعني أن التحديات ضعيفة، ذلك أن السودان نال استقلاله بدون ضمانات دولية ولم يكن أمامه إلا القليل من فرص المبادرات الاستثمارية الكبيرة برغم موارده الطبيعية. وأياً كانت التحديات، فإن أولها أنه أن الآوان، وفي ظل اتفاق السلام الشامل والدستور الانتقالي، أن تتجه الجهود إلى تحرير الدولة من التبعية الخارجية وتحريرها أيضاً من مظاهر الشمولية المركزية التي تجعل من النزعات مزاجاً سودانياً.

إن من بين أكبر التحديات التي تواجه البلاد اليوم، وقد فرغنا للتو من إسقاط المركزية في الحكم من قاموسنا السياسي، هي كيف نفرغ الدولة من السياسات المركزية التي تجعل النافذين في الدولة سادة حقيقيين على مواطنيهم؟ إنهم لا يدركون حجم الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبونها بحقوق مواطنيهم خارج إطار المحاسبة والشفافية في ظل الممارسة الديمقراطية والقانون. عليه، ومن منطلق تراضينا على اتفاق السلام الشامل، ومرجعية الدستور، علينا أن نعمل معاً، وفي تكامل، لتصفية المركزية عملياً، وذلك بمراجعة وتعديل السياسات التي لا تتسق والفكر اللامركزي والدستور ومن بين مجالات المراجعة:

1- سياسات التوجيه

وهي السياسات التي تشمل التعليم و التنقيف والاعلام والارشاد الديني والآداب الفنون وهي سياسات تجعل من كل الثقافات السودانية المتنوعة خاضعة للمركز الذي يبدو في تحد الأكثر هيمنة واستعلاء

2- سياسات الأمن والاستخبارات



وهي السياسات التي أكدت تجارب "فرق تسد" سيئة السمعة، مع إعطاء انطباعات خاطئة ومضللة، أن هناك ثمة صفة حاكمة لها حق استثنائي في إدارة شؤون البلاد، وبدعم من أجهزة الدولة كافة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية.

3- السياسات الاقتصادية والاستثمارية

وهي السياسات التي تجعل المنتج في الهامش الاقتصادي للدولة، وتبقيه تابعاً في مسافات اقتصاد السوق، فيما توفر تلك السياسات للوسطاء وللسماسرة فرص الثراء باستخدام نظم قانونية مركزية ما تزال محل اعتراف وتقدير.

4- سياسات العلاقات الخارجية

وهي السياسات التي تجعل المركز الحكومي هو المتسلط على السياسات الخارجة بما في ذلك سياسات الاستثمار والتسويق والتبادل التجاري وتنظيم تجارة الحدود وغيرها من السياسات التي تلحق أضرار بالغة بالأقاليم والمناطق المنتجة اقتصادياً وعموم الأفراد المنتجين.

في ذات السياق، فإن قادة الرأي من صفة المثقفين والمهنيين والسياسيين والمستثمرين يمثلون في مجملهم تحد كبير، ذلك، من مصالحهم ارتبطت تاريخياً بالمركز ومؤسساته، فهم لا يكادون يرون الفرص الواسعة التي تجعلهم في مقام المبادرة والثراء المعنوي والمادي إذا ما ساهموا في وضع نصوص الاتفاقات الدستورية موضع التنفيذ ثم العمل من أجل تعميق تجارب اللامركزية في مختلف المجالات.

فرص النجاح وخارطة طريق

بالرغم من الصعوبات الوافرة، والروح المعنوية المتدنية لدى قطاعات واسعة من الشعب السوداني، خاصة الشباب، إلا أن هناك فرص حقيقية أمام السودانييين لإنجاح تجربة الوحدة واللامركزية في إطار الديمقراطية الدستورية والقانونية.

إن أهم ما يميز أفراد الشعب السوداني ارتباطهم العميق بالأرض، وانتماءهم للوطن، ورغبتهم في تعزيز قدراتهم الشخصية بالمتأقفة وقيادة أنفسهم وهم يقاومون السلطة الفاشلة والديكتاتورية— ولعل أفضل فرصهم لحكم أنفسهم هي الديمقراطية وفي ذلك يقوي المثل الشعبي السوداني "بيت الشورى ما انخرب".

ولكيما تمضي مسيرة الوحدة بضمانات الفيدرالية لامناص من خارطة طريق تشمل فيما تشمل الآتي:

1- أن تتطابق اللامركزية الإدارية المالية مع اللامركزية السياسية الثقافية؛



- 2- أن تبدأ برامج للتنوير المعرفي في المجالات المختلفة لزيادة حجم مشاركة المواطنين في البناء الديمقراطي والتنموي بقواعد من الدستور والقانون، وفي ذلك تأكيد للقول أن "لا أحزاب بلا برامج تنوير"؛
- 3- أن تعمل الاطراف على إجازة قوانين عادلة للعمل الصحفي الإعلامي والأمني وتأكيد ضرورة حرية التعبير؛
- 4- أن نفيد من تجارب الشعوب الأخرى في تطوير تجاربنا الانتاجية والمعيشية تعزيزاً لقدرات المواطنة.

خاتمة

إن التراث السوداني غني بثقافته وهي تمثل مصدر "قوة و توافق والهام"، كما ورد في الدستور الانتقالي، والتراث السوداني بعد ملئ بما يشجع المبادرات ويؤكد الحقوق ويحترم الآخر الوطني والديني، فلا أقل في الختام من الإشارة والتأكيد أنه علينا أن نبدأ الآن بأنفسنا من واقعنا الثقافي من داخل قوانا المدنية السياسية. أن نبدأ بالخطوة الأولى الضرورية كما ورد في ثراث المهدية ان "سيروا إلى الله عرجى ومكاسير وما يهمنكم كثير التساهيل". علينا أن نبدأ بالسير نحو تعزيز قدرات المواطنة والتحول الديمقراطي واحترام الآخر فيما نرجئ الحديث بفخر عما أنجزنا، ونعمل على التقليل من شأن انجازات غيرنا إلى وقت آخر ليس الآن.

الخرطوم

31 أغسطس 2009

* قُدمت هذه الورقة في المؤتمر العام الثالث لاتحاد الكتاب السودانيين، الذي انعقد بقاعة الشارقة، الخرطوم، من 14 إلى 16 نوفمبر 2009، تحت عنوان "التعددية الثقافية ومستقبل السودان: وحدة أم انفصال؟!"

** عبد الله آدم خاطر، ناشط في المجتمع المدني، وعضو اللجنة التنفيذية لاتحاد الكتاب السودانيين.

